

السودان يعزز جهود تحقيق السلام في الداخل لمواجهة التعنت الإثيوبي

كسر جمود المفاوضات مع الحركات المسلحة يربك مناورات أديس أبابا على الحدود



الخرطوم تتمسك بالحلول الدبلوماسية

الداخلية، والوصول إلى تسوية سلمية شاملة الفترة المقبلة بما يدعم موقفها الحصول على حلول سياسية موازية لبعض القضايا الإقليمية العالقة على رأسها أزمة الحدود مع إثيوبيا.

وذكر في تصريح لـ "العرب" أن "الحركات الدافورية والمتواجدة في المنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان) لديها ارتباطات مباشرة بقوى إقليمية معادية للسودان، وبالتالي الوصول إلى سلام شامل يعني توحيد الجبهة الداخلية ومنع أي دخول جديد على هذا الخط".

ويضي السودان نحو تطبيق رؤية وطنية للحفاظ على السيادة والاستفادة من الموارد المتعددة في دارفور والنيل الأزرق أو ششرق السودان، وقد تكون المحاولات المكثفة حالياً في جنوب السودان للسلام مع حركة الحلو مقدمة لفتح مجالات استثمارية واسعة مع دول الجوار، وتحويل مناطق النزاعات إلى بقعة جغرافية للسلام.

وتواصل التعنت ورفض محاولات الوساطة الإقليمية والجهود الساعية لإنهاء الأزمة ومحاولة كسب المزيد من الوقت على أمل تغيير موازين القوى الحالية.

وتبدو أديس أبابا محاطة بتهديدات من قبل المجتمع الدولي بفرض عقوبات بسبب الانتهاكات التي وقعت في إقليم تيغراي، بينما أثبت السودان جديته في التمسك بالسلام.

ومضت تصريحات رئيس الوزراء أبي أحمد الذي أكد فيها عدم رغبة إثيوبيا في الدخول في حرب مع السودان بلا فائدة، لأن قوى كبرى تريد أن تشهد تصرفات على الأرض تؤدي إلى تحقيق السلام في ملفات الحدود وتيغراي وسد النهضة.

وأكد المحلل السياسي خالد الفكي أن الحكومة السودانية تؤمن بأن أفضل وسيلة للتعامل مع التهديدات الخارجية تأتي عبر حلحلة الكثير من القضايا

من أصدقائها وأخفقت في الارتكان إلى استخدام ورقة الحركات التي أصبحت محروقة عقب وجود قيادات منها في السلطة المركزية في الخرطوم.

إثيوبيا مهددة بفرض عقوبات عليها بسبب الانتهاكات في إقليم تيغراي، بينما أثبت السودان جديته في التمسك بالسلام

وقد تجد إثيوبيا نفسها مضطرة إلى استخدام الحلول العسكرية المباشرة التي لن تكون سهلة بعد دعم الجيش السوداني قدراته بشكل جيد الفترة الماضية ونجاحه في تنظيم صفوفه بتوجيه النقل العسكري إلى الشرق، مقابل توجيه قوات الدعم السريع غرباً،

ذلك على موقف الحل الذي بات منخرطاً في التفاوض وعلى وشك التوقيع على اتفاق سلام، كما أنه ساهم في تقديم عبد الواحد محمد نور لتنازلات تجعله قريباً أيضاً من المفاوضات مع السلطة الانتقالية".

ويوظف السودان السلام لتدعيم علاقاته مع دولة جنوب السودان، وجاءت الاتفاقية الموقعة في جوبا لإنهاء الكثير من الشوائب التي ظلت طاغية على علاقات البلدين، ما كان سبباً مباشراً في تضيق الخناق على إثيوبيا التي وجدت نفسها في شبه عزلة بعد أن تمكنت الخرطوم من توصيل رؤيتها إلى القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً.

ويذهب متابعون للتأكيد أن قدرة السودان على طماننة الداخل والخارج كبيرة بعد أن وضع إثيوبيا في موقف صعب للغاية، وشل حركتها العسكرية في التعامل مع تقدم الجيش داخل أراضيه شرقاً، ولم تجد أديس أبابا عوناً

وصل رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان عبدالفتاح البرهان السبت إلى جوبا لإجراء لقاء مع رئيس "الحركة الشعبية شمال" عبدالعزيز الحلو في محاولة لضمه إلى اتفاق السلام، وذلك بعد انضمام حركة "تحرير السودان" بقيادة مصطفى طمبور الخميس إلى اتفاق السلام مع الحكومة السودانية. ويرى متابعون أن السودان يريد كسر جمود المفاوضات مع الحركات المسلحة لقطع الطريق أمام مناورات أديس أبابا في أزمة الحدود التي سبق وأن استثمرت ورقة الحركات المسلحة لاستفزاز الخرطوم ومضايقتها.

والخرطوم - كنف السودان من جهوده الدبلوماسية لتعزيز السلام كاحد أدوات مواجهة المناوشات الإثيوبية في أزمة الحدود، وتتنوع تحركاته عبر جهود داخلية استهدفت تحريك جمود المفاوضات مع الحركات المسلحة غير الموقعة على اتفاق جوبا.

وقام رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان بزيارة جوبا السبت، والتقى رئيس "الحركة الشعبية شمال" عبدالعزيز الحلو لتذليل عقبات سوء التفاهم والتوصل إلى اتفاق ينضم بموجب الحلو لقيادة السلام بالسودان.

ووقع وفد الحكومة المفاوضات برئاسة الفريق أول محمد حمدان دقلو (حمديتي) اتفاق سلام مع إحدى الحركات التي انفصلت عن حركة جيش تحرير السودان في دارفور (جناب مصطفى طمبور) الخميس في جوبا، ما يشكل جذبا جديدا ومهما لباقي الحركات الصغيرة التي ما زالت بعيدة عن السلام.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري في الخرطوم أبو القاسم إبراهيم آدم إن "السودان يمضي في طريقه نحو استعادة ثقة المجتمع الدولي، واستجاب لكافة الشروط السياسية والاقتصادية والحقوقية منذ سقوط نظام عمر البشير، ما ساهم في تغيير النظرة القديمة التي كانت تراه مهدداً للأمن والسلم الإقليميين، وتحول من مصدر قلق إلى نقطة مركزية قابلة لأن تنطلق معها معالجة التعقيدات الأمنية في المنطقة".

وأوضح في تصريح لـ "العرب" أن إستراتيجية الخرطوم المفتوحة على الخارج كانت سبباً في كثيف الضغوط الدولية على الحركات غير الموقعة على السلام للانخراط في المباحثات، وانعكس

وشهدت الأيام الماضية عقد العديد من ورش العمل بين وفود حكومية وسياسية سودانية إلى جانب "الحركة الشعبية شمال" للوصل إلى نقاط التقاء حول مبادئ عامة يمكن التفاوض حولها، وتركزت على مطلب علمانية الدولة وكيفية إقراره بما لا يؤدي إلى تجاوز نظام الحكم، وبصيغة يقلل بها الحلو الذي ما زال مصراً على تطبيقها.

ويرى مراقبون أن السلطة الانتقالية لن تجد غضاضة في تقديم تنازلات لاستيعاب الحلو وحركته تحت مظلة السلام وإنهاء التوترات في المنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان) بما يضيّق الخناق على إمكانية توظيف إثيوبيا لبعض قادة الحركات في صراعها الحدودي مع السودان، وتحريكهم بالاتجاه الذي تريده، والعودة إلى اللعبة القديمة التي استثمرت فيها أديس أبابا لمضايقة الخرطوم من خلال الحرب بالوكالة.



خالد الفكي
الحركات الدافورية
لديها ارتباطات بقوى
إقليمية معادية للسودان

السوار الإلكتروني أحد وسائل إصلاح السجون في مصر لتخفيف الضغوط الخارجية

الحذر بشأن هؤلاء بما لا يؤدي إلى تهديد الأمن الداخلي. ولقد رئيس المنتدى العربي والأوروبي للحوار وحقوق الإنسان بجنيف أيمن نصري إلى أن المحبوسين سياسياً لا يمثلون خطراً على المجتمع مثلما هو الحال إلى جرائم القتل والمخدرات والإرهاب، وهو ما يساعد الحكومة على تطبيق السوار الإلكتروني عليهم حال أقيمت الدراسات الأمنية إمكانية تنفيذه داخل مصر.

تضييق حالات الحبس الاحتياطي وتطبيقها على المتهمين في جرائم ذات خطورة داهمة، وتخسّن من إمكانية الهروب خارج البلاد، مع وضع حالات من الرقابة على المتهمين في قضايا لا يؤثر الإفراج عنهم على سير التحقيقات. وتجمع دوائر أمنية على أن هناك تكديسا في السجون يفوق الطاقة الاستيعابية، وفيما أسهم توالي قرارات الإفراج الرئاسي في الحد من التكدس، إلا أن هذه القرارات ليست حلا كافيا، وثمة حاجة لتغيير فلسفة العقوبات الموقعة على جرائم لا تمثل خطرا على المجتمع، مع مضاعفة كفاءة الإفراج على ذمة القضية بدلا من تعرض المتهمين لعمليات أدلجة فكرية قد تحولهم إلى قنابل موقوتة عقب انتهاء مدة عقوبتهم.

وحسب تقرير نشره "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" الأسبوع الماضي فإنه جرى الإفراج عن 56 ألف سجين بموجب عفو رئاسي منذ 2015 وأن قطاع السجون أفرج عن 21 ألف نزيل العام الجاري، علاوة على العفو الرئاسي عن 13 ألفا آخرين العام الماضي، وقبل 2373 طالبا لتقريب سجناء من ذويهم.

ويشير حقوقيون إلى أن رؤية الحكومة لتحسين أوضاع السجون لا تركز على فئة المحبوسين على ذمة قضايا رأي، وهناك أبعاد سياسية كثيرة تعترض حالات الإفراج عن هؤلاء، وبالتالي فالانتقادات ستظل مستمرة ما لم تكن هناك تصفية حقيقية لهذا الملف، خاصة أن الحكومة تعتقد أن لديها مبررها الذي يجعلها تأخذ المزيد من مصر في الخارج".

تجاه الملفات التي تنبع منها الاتهامات، وإن كانت تحركاتها على نحو بطيء، لكن في النهاية تثبت تجاوبها مع توالي الانتقادات.

وارسلت الحكومة العديد من الإشارات عبر إشارة هذا النوع من الاقتراحات بعد أن جرى النقاش على مستوى دوائر محلية أخيرا، وتبرهن أنها منفتحة على المعارضة التي لديها رؤى إصلاحية، ودعمت تواجدها في البرلمان عبر القائمة الحزبية الموسعة (القائمة الوطنية من أجل مصر)، لتخض بذلك بعض الاتهامات العقوبية والسياسية.

وأوضح محمد نور الدين مساعد وزير الداخلية الأسبق لـ "العرب" أن المقترح قابل للتطبيق في مصر وهناك بنية إلكترونية تتمتع بها الدولة وصلت مؤخرا إلى وزارة الداخلية، ويمكنها أن تراقب المتهمين إلكترونياً، "ولا يزال المقترح يخضع للعديد من النقاشات الأمنية بشأن إمكانية تنفيذه".

وأكد أن السجون المصرية مكتظة بالمحبوسين، والأمر يرجع إلى قوانين العقوبات التي تتوسع في توقيع عقوبة الحبس، في حين أنها قد تبدو جرائم لا تشكل خطورة داهمة على المجتمع مثل مخالفات المباني وسرقة التيار والمشاجرات البسيطة وسجناء الرأي، وسوف يكون مطلوبا استبدال عقوبة الحبس بأي عقوبات أخرى. وتبدو الحكومة المصرية في طريقها للاستجابة لبعض ملاحظات منظمات حقوق الإنسان على مستوى حالة السجون، وتمضي في طريقها نحو

استمعت مؤخرا لمقترحات بشأن تعديل قانون الحبس الاحتياطي، وتتركز عليه انتقادات دولية موجهة إلى مصر.

وأخذت الخطوة زخما إعلاميا وحقوقيا، إذ جاءت بعد أيام قليلة من بيان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وحمل توقيع 31 دولة، أعربت فيه عن قلقها من وضع حقوق الإنسان في مصر، وحث السلطات على "إنهاء شريحتا اتصال تسمحن بتتبع حركة الشخص، ومعرفة السرعة التي يتحرك بها، ومدى انحرافه عن مساره المعتاد أو ابتعاده عن نقطة بعينها.

ويصرى مراقبون أن القاهرة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تصاعد الهجمات ضدّها، وأردت أن أسرع الطرق للتعامل مع الضغوط الخارجية حيال الحقوق والحريات يتطلب اتخاذ خطوات إجرائية

وتطبق عدد من الدول الغربية السوار الإلكتروني منذ ثمانينات القرن الماضي، وتوسعت العديد من الدول في استخدامه، وبالتالي فهي عقوبة متفق عليها دولياً ويشكل تطبيقها في مصر أحد عوامل حسن النوايا تجاه إصلاح الملف الحقوقي. وتنطلق الفكرة من وضع السوار في قدم المتهم وتزويده بإمكانات تقنية، بينها شريحتا اتصال تسمحن بتتبع حركة الشخص، ومعرفة السرعة التي يتحرك بها، ومدى انحرافه عن مساره المعتاد أو ابتعاده عن نقطة بعينها. وحظيت النائب بدعم حزبيها وعدد من النواب الذين دعوا إلى مناقشة المقترح في البرلمان، وسط حراك يشهده على مستوى لجنة حقوق الإنسان التي

استمعت مؤخرا لمقترحات بشأن تعديل قانون الحبس الاحتياطي، وتتركز عليه انتقادات دولية موجهة إلى مصر.

وأخذت الخطوة زخما إعلاميا وحقوقيا، إذ جاءت بعد أيام قليلة من بيان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وحمل توقيع 31 دولة، أعربت فيه عن قلقها من وضع حقوق الإنسان في مصر، وحث السلطات على "إنهاء شريحتا اتصال تسمحن بتتبع حركة الشخص، ومعرفة السرعة التي يتحرك بها، ومدى انحرافه عن مساره المعتاد أو ابتعاده عن نقطة بعينها.

ويصرى مراقبون أن القاهرة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تصاعد الهجمات ضدّها، وأردت أن أسرع الطرق للتعامل مع الضغوط الخارجية حيال الحقوق والحريات يتطلب اتخاذ خطوات إجرائية

وتطبق عدد من الدول الغربية السوار الإلكتروني منذ ثمانينات القرن الماضي، وتوسعت العديد من الدول في استخدامه، وبالتالي فهي عقوبة متفق عليها دولياً ويشكل تطبيقها في مصر أحد عوامل حسن النوايا تجاه إصلاح الملف الحقوقي. وتنطلق الفكرة من وضع السوار في قدم المتهم وتزويده بإمكانات تقنية، بينها شريحتا اتصال تسمحن بتتبع حركة الشخص، ومعرفة السرعة التي يتحرك بها، ومدى انحرافه عن مساره المعتاد أو ابتعاده عن نقطة بعينها. وحظيت النائب بدعم حزبيها وعدد من النواب الذين دعوا إلى مناقشة المقترح في البرلمان، وسط حراك يشهده على مستوى لجنة حقوق الإنسان التي

وتطبق عدد من الدول الغربية السوار الإلكتروني منذ ثمانينات القرن الماضي، وتوسعت العديد من الدول في استخدامه، وبالتالي فهي عقوبة متفق عليها دولياً ويشكل تطبيقها في مصر أحد عوامل حسن النوايا تجاه إصلاح الملف الحقوقي.

وتنطلق الفكرة من وضع السوار في قدم المتهم وتزويده بإمكانات تقنية، بينها شريحتا اتصال تسمحن بتتبع حركة الشخص، ومعرفة السرعة التي يتحرك بها، ومدى انحرافه عن مساره المعتاد أو ابتعاده عن نقطة بعينها.

وحظيت النائب بدعم حزبيها وعدد من النواب الذين دعوا إلى مناقشة المقترح في البرلمان، وسط حراك يشهده على مستوى لجنة حقوق الإنسان التي

وتطبق عدد من الدول الغربية السوار الإلكتروني منذ ثمانينات القرن الماضي، وتوسعت العديد من الدول في استخدامه، وبالتالي فهي عقوبة متفق عليها دولياً ويشكل تطبيقها في مصر أحد عوامل حسن النوايا تجاه إصلاح الملف الحقوقي. وتنطلق الفكرة من وضع السوار في قدم المتهم وتزويده بإمكانات تقنية، بينها شريحتا اتصال تسمحن بتتبع حركة الشخص، ومعرفة السرعة التي يتحرك بها، ومدى انحرافه عن مساره المعتاد أو ابتعاده عن نقطة بعينها. وحظيت النائب بدعم حزبيها وعدد من النواب الذين دعوا إلى مناقشة المقترح في البرلمان، وسط حراك يشهده على مستوى لجنة حقوق الإنسان التي

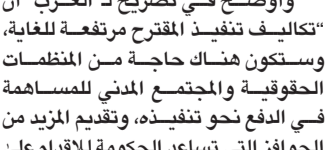
القاهرة - حظي مقترح قدمت به قبل أيام برلمانية مصرية مؤخرا بتركيبة سوار إلكتروني في أقدام المحبوسين احتياطيا من سجناء الرأي والمحكوم عليهم بعقوبات بسيطة لمراقبتهم بعيدا عن السجون، بترحيب دوائر حقوقية وأمنية رأت فيه فرصة مناسبة لتخفيف الضغوط الخارجية في ملف المعتقلين، وكونه ضرورة لإصلاح أوضاع السجون والبنية التشريعية المرتبطة بحالات الحبس الاحتياطي.

وقالت عضو مجلس النواب (البرلمان) عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي (معارض) سميرة الجزار إنها بانتظار مناقشة مقترحها الأيام المقبلة والذي تقدمت به في مجلس النواب منذ خمسة أيام، ويتطلب تعديلا في قانون الإجراءات الجنائية بإضافة نص لاستخدام المراقبة الإلكترونية في قانون العقوبات، إلى جانب عقوبة السجن التي لا تتجاوز السنة الواحدة، وترك الحرية للقاضي بالحكم بين العقوبتين.

وأضافت في تصريح لـ "العرب" أن "المقترح يحد من ظاهرة ازدياد السجون، ويوقف حالاً أمام منع تعرض الأشخاص غير الخطرين للعزلة الاجتماعية، ويعد أفضل وسيلة للتعامل مع الآلاف من الغرامات الالتي من الممكن استبدال عقوبة الحبس بحقهن إلى دمجهن في أعمال اجتماعية ومراقبتهن إلكترونياً".



سميرة الجزار
السوار الإلكتروني
يحد من ظاهرة ازدياد
السجون



أيمن نصري
على المجتمع المدني
المساهمة في الدفع
لتنفيذ هذا المقترح

القاهرة تتحرك إيجابيا في ملف حقوق الإنسان